

## تقرير الشال

## الحكومة الجديدة لا تملك العمق لمواجهة بلد مضطرب

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي انه بعد نحو 5 شهور على تشكيل الحكومة، صاحبها فشل من جناحي الإدارة في التعامل مع بعضهما، رغم تصميم مرسوم الصوت الواحد لدعم ثبات الحكومة، قدم وزراء الحكومة استقلالهم، ولا يهم إن عادت الحكومة بتشكيل جديد أو تعديل جوهري، فقد جاءت نسخة كربون من حكومات كثيرة سابقة. فالأصل في تشكيلها ليست الكفاءة في إدارة البلد، ولا حتى شمولية تمثيلها لمواطني البلد، ولكنها حكومة «هاه وخذ»، الأصل في تشكيلها هو الموافقة على أن يأتي صلبها من الأسرة، ثم يأخذ الراضي حصة فيما تبقى من مناصب.

وجاءت الحكومة الجديدة بنسبة تمثيل حدود 37,5% من عدد الوزراء لصالح الأسرة (43,8) للحكومة السابقة وبنسبة 80% من مناصبها الرئيسة للأسرة (83,3% للحكومة السابقة). ثم تم توزيع باقي المناصب، وفقا للولاءات، ضمن المناطق والطوائف. والحكم على التشكيل بأنه لا يملك القدرة على مواجهة تحديات متطلبات التنمية ومواجهة الفساد أمر لم يعد مكان جدل، ولكن تشكيله التراضي لن تحقق الحد الأدنى، وهو استقرار الحكومة، فسوف تظل معارك التنافس على مناصب الأسرة الوزارية غير المستحقة مستعرة، سواء بشكل مباشر، أو من خلال حروب الوكالة بواسطة بعض النواب وبعض الإعلام الخاص.

ولا تملك الحكومة بتشكيلها الجديد، لا العمق المعرفي لمواجهة متطلبات بلد في وضع مضطرب، ولا القوة التفاوضية لمواجهة الضغط والابتزاز لشراء الود السياسي، ولا حتى لوقف الفساد المستشري وضعف جدا، هذا العمق، خروج وزير المالية السابق منها، لذلك من المتوقع أن يكون أداؤها، أيضا، نسخة مكررة ولكن بأداء أضعف لحكومات سابقة، فلا عمق برلمانيا يدعمها، ولا عمق في البرلمان يعينها. وربما تنعم ببعض الهدوء النسبي، لبعض الوقت، بفضل التعديل على نظام المحاصصة وبعض المناصب فيها لاجتباب بعض حروب الوكالة عليها، ولكنه هدوء لن يدوم، بسبب ضغط عجزها المحتل.

ورغم اتساع قاعدة الواعين بمكمن المشكلة، وهي معايير التشكيل الحكومي، ورغم القناعة بأن الكويت تتخلف بالقياس المقارن والقياس المطلق، إلا أن الإصرار على تكرار الخطأ الخطيئة مازال مستمرا. وتؤكد تجارب العالم، كلها، أن العامل الأساس في تجارب التنمية الناجحة، كلها، هو عنصر الإدارة، ذلك صحيح في تجارب دول من دون موارد، مثل اليابان وألمانيا، وصحيح في تجارب «نمور آسيا» و«نمور أوروبا» ومعها الصين التي تحولت من بلد جائع إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وفي التشكيلات الحديثة للحكومة، سقط آخر الأعداء لفشلها، وهما عذرا التآزيم والحراك، وجاء مجلسا مفصلا، في معظمه، على مقاسها، إلا أنها استمرت في الأضغلال.

ويظل عنصر الوقت شديد الضغط، ومروره يعني اتساع الفجوات الهيكلية في الاقتصاد، وتخريب قيم الإنتاج، وتدهور تنافسية الاقتصاد المحلي، ومعها تصبح إمكانيات الإصلاح للعودة إلى نقطة الصفر، عالية الكلفة وبالعلة الصعبة. إن القضية ليست قضية عائلة، فقد ندع 16 وزيرا من الأسرة، لو كانوا الأقدر، ولا هو انحياز لاتجاه سياسي، أو ضده، إنها قضية وطن لديه فرصة لتأمين حاضره ومستقبله، بنهاهها وهي تضيق، بينما تتولى إدارته العامة تخريبها بكفاءة لا تحسد عليها.

## الأفراد استحوذوا على 59,9% من الأسهم المباعة 2013

تناول تقرير الشال خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية (يناير - ديسمبر 2013) أن الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2013/01/01 إلى 2013/12/31، والمشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية.

وأفاد التقرير بأن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 59,9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (نحو 53,7% للفترة نفسها من عام 2012)، و57,1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (نحو 51,2% للفترة نفسها من عام 2012). وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 6,820 مليار دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 6,505 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الوحيدين بيعا، نحو 315,602 مليون دينار.

وتغير نسب مساهمة الأفراد إلى الأعلى يعني زيادة في خاصة فردية تعاملات البورصة وهبوطا، نسبيا، للمساهمات المؤسسية في تداولتها وهو تطور سلبي.

## 11 مليار دينار

## سيولة السوق في 2013

ذكر تقرير الشال انه بانتهاء عام 2013، يكون سوق الكويت للأوراق المالية قد أضاف خلال شهر ديسمبر لسيولته قيمة التداولات- نحو 516,3 مليون دينار، أو نحو 4,8% إلى مجمل سيولته للأحد عشر شهرا من العام الحالي، لتبلغ سيولة السوق منذ بداية عام 2013 وحتى نهاية شهر ديسمبر نحو 11,182 مليار دينار، إلا أن سيولة شهر ديسمبر، مقارنة مع سيولة شهر نوفمبر، قد انخفضت بنحو 2,8%، ولا يبدو أن تغييرا قد طرأ على خصائص سيولة السوق، إذ ذهب معظم الارتقاء في السيولة إلى مزيد من المضاربة غير الصحية.

بإتي تفاصيل التقرير على موقع «الإنباء الإلكتروني»

مدحت فاخوري

ينبغي على الحكومات إطلاق موجة جديدة من عمليات الخصخصة، ولكن هذه المرة يجب أن تركز على المباني والأراضي والموارد. تخيل لو أنك كنت غارقا في الديون وتملك مجموعة كبيرة من الأسهم والأراضي المستخدمة وكانت تواجه صعوبة في خفض الإنفاق شائك في ذلك شأن معظم الحكومات الغربية، فهل كنت ستفكر في بيع بعض الأصول الخاصة بك؟

ففي أوقات مختلفة على مر الزمن دفع السياسيين بالخصخصة، ففي بريطانيا عام 1980، قامت رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر باللجوء إلى الخصخصة كحل للحد من قوة النقابات، كذلك استخدمتها بلدان شرق أوروبا في وقت لاحق لتفكك الاقتصادات المتآمرة، واليوم وفي ظل ارتفاع الدين العام لأعلى مستوى مع تزامنه بدرجات السلم الجيدة في دول الاقتصاد المتقدمة، فإن الأساس المنطقي الرئيسي للدفع بالخصخصة من جديد هو جمع المال.

ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي تصل قيمة الشركات المملوكة للحكومة نحو 2 تريليون دولار، بالإضافة إلى حصص أقلية تمتلكها الحكومات في بعض الشركات بالإضافة إلى تريليونين في مجال الخدمات أو موجودات أخرى تديرها الحكومات المحلية، وفقا لمجلة الإيكونوميست.

ولكن الثروة الحقيقية تكمن في الأصول غير المالية مثل المباني، الأراضي، الموارد الطبيعية، حيث أعلن صندوق النقد الدولي أنها تعدل ثلاثة أرباع إجمالي متوسط إجمالي الناتج المحلي البالغ 35 تريليوناً في جميع أنحاء المنظمة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (OECD).

وهناك بعض الأصول قد لا يمكن بيعها أو لا ينبغي أن تباع بعض هذه الأصول، فكم هو سعر متحف اللوفر، البارنتون أو حديقة يلوستون الوطنية؟ فيما يبدو أن هناك قائمة كبيرة لتلك الأصول ويوجد بها بعض الأصول القابلة للبيع والتي لها قيمة تراثية قليلة أو معدومة. فتمتلك الحكومة الاتحادية الفيدرالية نحو مليون مبنى (منها 45 ألف مدرجة تحت

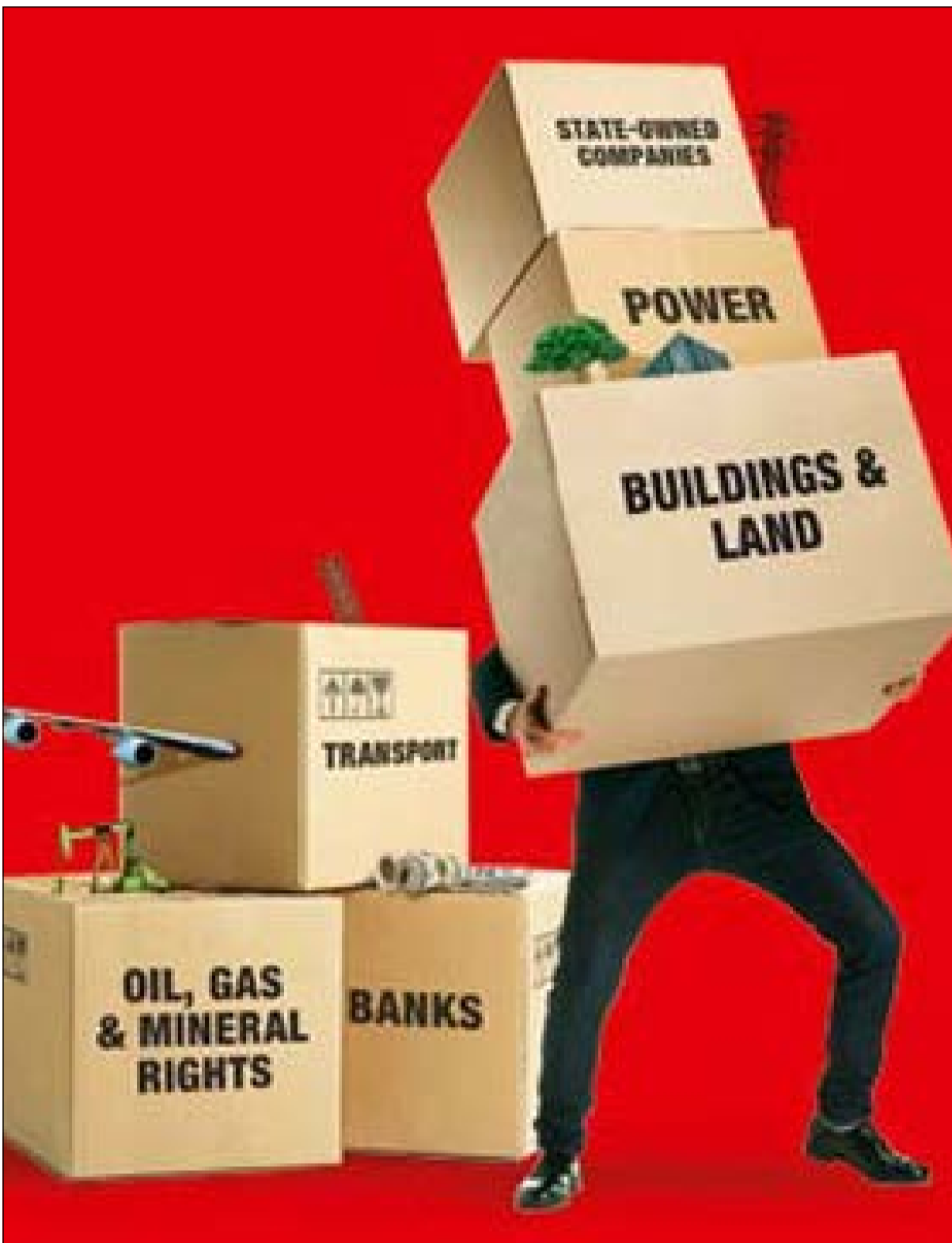
## أمام المستثمرين خصصة أراض ومبان طبيعية بـ 9 تريليونات دولار للخروج من الأزمة! «ايكونوميست» في أخطر تقريرها: من هم خلفاء تاتشر وريغان؟

وخاصة بسبب الحساسية لموقع تلك الأرض. وقد اكتشف ذلك رونالد ريغان عندما أعلن عن خطته لبيع مساحات شاسعة من غرب أميركا ولكن رفضت بسبب ائتلاف مرابي الماشية الذين يتمتعون بحقوق الرعي في هذه المنطقة، كذلك ما حدث للحكومة البريطانية عام 2010 عندما عازمت النية لبيع الغابات ولكنها لقيت معارضة على أساس أن ذلك سيضر البيئة. ولكن بداية أنشطة الخصخصة قد بدأت في أوروبا، حيث باعت الحكومة البريطانية البريد الملكي خلال العام الماضي ويعتبر ذلك مثالا جيدا على مدى الشفافية بالنسبة لما يخضع لها من عقارات وأراض تمتلكها وعن استعدادها لبيعها.

وبالنظر لإيطاليا البالغ إجمالي الدين العام لها 132% من إجمالي الناتج المحلي لها، فإن خططها للخصخصة مازالت حجلة على الرغم من أن الدولة لديها الكثير من المباني التي يمكن بيعها أكثر من معظم البلدان الغنية الأخرى إضافة إلى حصصها في الشركات والتي قد تصل قيمتها إلى 225 مليار دولار وأصول غير مالية تبلغ قيمتها 1,6 تريليون، فالآن وقد استعادت الأسواق لرباطة جاشها، فقد حان الوقت لتكون أكثر جرأة.

من خلفاء تاتشر وريغان؟

الخصخصة ليست الدواء لكل الحكومات المبذرة، فبيع الأصول يجب أن يكون مرة واحدة فقط التي من شأنها أن توفر راحة قصيرة لأولئك المدمنين على الإنفاق بشكل مسرف كما يجب أن تباع تلك الأصول لشركات تميل إلى توليد أعمال كثيرة على المدى البعيد. كما يتعين على الحكومات أيضا أن تتعلم من الأخطاء التي ارتكبت في الماضي وخاصة موجات الخصخصة والتي تمت دون تنظي قوي، تاتشر وريغان استخدمتا الخصخصة كأداة لتحويل المرافق، والاتصالات والنقل. فخلفاؤهما للقرن الـ 21 سيفعلون ذلك بالمباني والأراضي والموارد الطبيعية، فهناك الكثير منها هم خلفاء القرن 21 بحاجة إلى أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة للمباني والأراضي والموارد، فهناك رصيد كبير جدا بحاجة إلى ألا يغلق عليه.



صورة تعبيرية عرضها غلاف «ايكونوميست» لكل ما هو معروض للبيع

حكوماتهم تجلس على أراض ومبان قابلة للبيع بقيمة بقيمة تصل إلى 9 تريليونات دولار أي ما يعادل خمس إجمالي الدين المجمع لهم. وتبدو الحكومات مترددة بشكل غريب بشأن استغلال تلك المباني والأراضي كقرص لزيادة الإيرادات، وهذا جزئيا بسبب أن الخصخصة غالباً ما تواجه بالمعارضة،

تكون اليونان قادرة على جذب المطورين والمستثمرين بأسعار حقيقية مناسبة لتلك المباني. ويعتقد المحللون في برايس ووترهاوس كوبرز أن السويد لديها عقارات صالحة للعرض في السوق بقيمة 100 مليار إلى 120 مليار دولار. إذا كان هذا هو الحال في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، فإن

«لن يحتاج اليه» أو تحت الاستخدام حسب تدقيق (2011) ونحو خمس مساحة اليابسة في الولايات المتحدة تحتوي على احتياطات هائلة من النفط والغاز والمعادن الأخرى، كذلك لدى اليونان عدد كبير جدا من المباني غير المقيمة والتي يوجد بها أكثر من 80 ألف مبنى غير تراثية وأراض. فينبغي أن

## متحف اللوفر

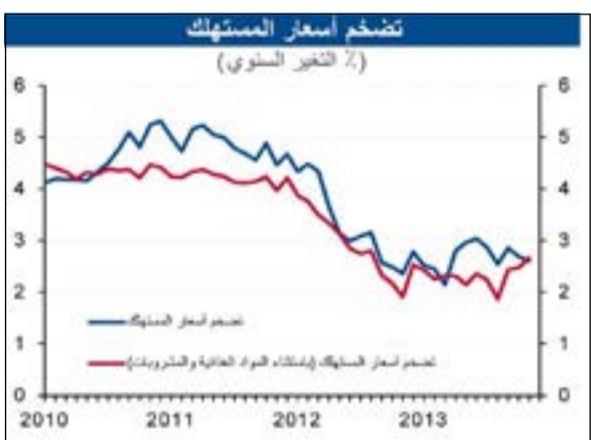
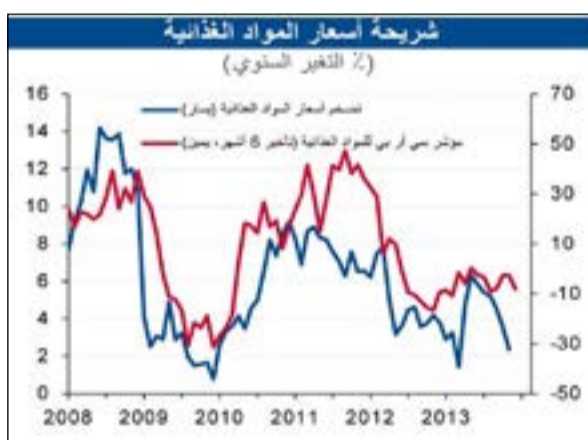
## وحديقة يلوستون

## وأصول وطنية

## أخرى للبيع



## «الوطني»: انخفاض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى 2,6%



على الأسعار في هذه الشريحة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، ومن المفترض أن يظهر التغيير التالي في بيانات شهر ديسمبر. وقد شهد شهر ديسمبر في العام 2012 قفزة بواقع 3,2% على أساس شهري، ما يعني أن أي زيادة شهرية في ديسمبر من العام 2013 قد تؤدي إلى هبوط المعدل السنوي بشكل كبير. ونظرا لشل هذه الشريحة حيزا كبيرا في سلة تضخم أسعار المستهلك، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى هبوط معدل التضخم العام على المدى القريب.

ومن المرجح أن يكون أي انخفاض في معدل التضخم العام مؤقتا، حيث يتوقع التقرير أن يبدأ التضخم بالارتفاع قليلا خلال العام 2014. كما أنه من المحتمل أن يتخطى نسبة 3% على أساس سنوي في منتصف العام 2014، وذلك نتيجة الاختفاء التدريجي لتأثير بعض العوامل التي لطالما ساهمت في إبقاء التضخم منخفضا، كضعف أسعار المواد الغذائية وبعض التغيرات الأخرى، ولكن من غير المحتمل أن يرتفع التضخم بشكل كبير على المدى المتوسط، وذلك نتيجة اعتدال النمو الاقتصادي وتراجع ضغوطات الأسعار الإقليمية.

أنه لا يزال أقل من متوسطه في السنوات السابقة البالغ 5% على أساس سنوي. وقد تسبب الانكماش في تضخم شريحة السلع والخدمات الأخرى في الحد من ارتفاع التضخم الأساس. فقد زادت وتيرة التراجع في أسعار هذه الفئة من 0,5% على أساس سنوي في أكتوبر لتصل إلى 1,7% في نوفمبر. وقد كان تغير اتجاه التضخم في هذه الشريحة سريعا، حيث كان قد بلغ 6,3% في نوفمبر من العام 2012. وقد جاء الهبوط في هذه شريحة نتيجة أسعار الجواهرات (الاسيما الذهب) التي كانت قد شهدت ارتفاعا في منتصف العام 2012، إلا أن هذه الارتفاعات تعتبر الآن خارج المقارنة السنوية. وبالتالي، فقد اتخذت الأسعار مسارا تنازليا.

وبالنظر إلى مكونات أخرى، فقد بلغ التضخم في شريحة الخدمات المنزلية (أي الإيجار عموما) 4,7% على أساس سنوي، وبالفعل، فقد شهدت هذه الشريحة ارتفاعات خلال العام الماضي من نسبة منخفضة بلغت 1,0% على أساس سنوي في نوفمبر من العام 2012. ويتم تسجيل التغيرات التي تطرأ

مختلفة. وقد تأثر التضخم الأساس بارتفاع تضخم أسعار الملابس والأحذية، حيث بلغ 1,4% على أساس سنوي من 0,8% في أكتوبر. ولو استثنين هذه فئة، لبقى التضخم الأساس دون تغيير. وقد تسارع التضخم في هذه الشريحة نتيجة المستويات المنخفضة خلال الفترة نفسها من العام الماضي وتسجيل الأساس ارتفاعا بلغ 0,7% في خلال شهر نوفمبر من العام 2013. ولكن لا يزال التضخم في أسعار الملابس والأحذية يعتبر ضعيفا خلال العام 2013، كما

أساس سنوي في مايو، والذي كان سببا رئيسيا في تباطؤ معدل التضخم العام في تلك الفترة. وعلى الرغم من ضعف أسعار المواد الغذائية المنخفض إلا أن هبوط معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية محليا كان أكثر حدة مما تشير إليه البيانات التاريخية. ومن جهة أخرى، أشار التقرير إلى ارتفاع التضخم الأساس (باستثناء المواد الغذائية) ليصل إلى 2,7% على أساس سنوي، من 2,5% في أكتوبر، إلا أن مكونات هذا المؤشر قد أخذت اتجاهات

تضخم أسعار المستهلك		نسبة التغيير الشهري		نسبة التغيير السنوي	
المؤشر	وزن	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	أكتوبر
الأغذية والمشروبات	18,4	0,1-	0,2	0,3-	4,5
السجائر والتبغ	0,3	0,1-	0,5	0,2	6,4
الملابس والأحذية	9,3	0,3	0,1	0,7	0,8-
خدمات السكن	28,9	0,8	0,0	0,0	4,8
المفرشات ومعدات الصيانة	11,3	1,2	0,4	0,8	4,6
الصحة	1,6	0,0	0,2	0,0	0,6
النقل	7,9	0,2-	0,2	0,2	0,5
الاتصالات	4,0	0,1-	0,1-	0,1-	0,3-
الترفيهية والثقافية	4,3	0,5-	1,2	0,0	2,8
التعليم	3,0	1,2	0,0	1,2	1,9
المطاعم والفنادق	3,3	0,0	0,0	0,0	0,9
السلع والخدمات المتنوعة	7,8	0,2-	0,2-	0,5-	0,5-
مؤشر الأساس*	81,6	0,5	0,1	0,2	2,5
المؤشر العام	100,0	0,4	0,2	0,1	2,7

\* تستثنى المواد الغذائية والمشروبات المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / بنك الكويت الوطني